

جناح الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الشرطة في مواجهتها " دراسة مقارنة "

بقلم د. طارق أحمد الهاشمي

في دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن ظاهرة انحراف الأطفال معروفة قبل ظهور النفط وقيام الدولة الحديثة، حيث كان الطفل يحظى باهتمام الأسرة والمجتمع المحيط به، ويشعر بقوة ترابط العلاقات الاجتماعية وتماسك العلاقات الأسرية، دون أن تكون المؤثرات والعوامل الخارجية لها التأثير الواضح على البيئة الأسرية.

أما بعد ظهور النفط وقيام دولة الإمارات أخذت مرحلة الانتعاش الاقتصادي منذ الاستثمار الراسمالي لعوائده النفطية التي غيرت وجه الحياة الاجتماعية، وأدت هذه الطفرة والنقلة إلى جذب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد بأنماطهم الثقافية والاجتماعية والمهنية المغايرة، وأثروا في الهيكل العام للمجتمع، فظهرت فئات جديدة وتجمعات عمرانية وسكانية متباينة، الأمر الذي انعكس بدوره على البنية الاجتماعية كلها، فظهرت الزوجة الأجنبية والخادمة الآسيوية والعادات والسلوكيات الغربية والعقائير المخدرة والإنترنت والفضائيات المختلفة، كل هذه الظروف لها بلا شك تأثيرات سلبية على المجتمع، وأدت إلى بروز ظاهرة إنحراف الأطفال.

ومما لا شك فيه أن المجتمع بأفراده ومؤسساته يتحملون الثمن نتيجة تزايد الأطفال الجانحين، مما ينعكس بدوره على الاستقرار الأمني والاقتصادي والثقافي في ظل تنشئة غير سليمة، فيصبحون بذلك ضحية لمحترفي الإجرام من الفسق والدعارة والسرقات والمخدرات.

ومن المؤسسات التي يقع عليها عبء التصدي لهذه الظاهرة الشرطة، حيث تولى الشرطة اهتماماً خاصاً بالأطفال، وذلك من منطلق الاهتمام بهم وتكريس الجهد لخلق بيئة مناسبة وصالحة، بحيث تكون تنشئتهم في إطار استفادة الدولة منهم.

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الدول لم تخصص شرطة خاصة للأطفال، حيث يتعاملون معهم كما يتعاملون مع البالغين، بدءاً من القبض عليهم والتحقيق معهم إلى أن تتم محاكمتهم، فمن الضروري إنشاء شرطة خاصة بهم تكون على دراية كافية بكيفية التعامل معهم، وإلا سوف ينعكس ذلك عليهم بشكل سلبي، مما يزيد المسألة تعقيداً.

لذا تطلعت هذه الدراسة إلى تحقيق التعرف على مفهوم جناح الأطفال، وإلى الوقوف على العوامل التي أدت إلى انحراف الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك بيان دور الشرطة في وقاية الأطفال من الانحراف.

وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على الجانب النظري كإطار عام في تحديد أسباب الانحراف لدى الأطفال، والبحث التحليلي عن طريق جمع المادة العلمية، ورصد الظواهر الإجرامية التي ترتكب بمعرفة الأطفال الجانحين، ودور الشرطة في مواجهة الانحراف.

كما استندت الدراسة للحصول على نتائجها من خلال منهج دراسة الحالة، لإنجاز أهدافها التطبيقية، لما يتصف به هذا المنهج من دقة وعمق وشمول، حيث تكشف عن حقائق جديدة وتدعمها، بالإضافة ما تتيحه هذه الطريقة وتساعد عليه من تحقيق الرؤية والتحليل، وبخاصة دراسة الأبعاد غير الظاهرة.

لذا تناولت الدراسة شرح لماهية جناح الأطفال ودور العوامل المؤدية للانحراف، من خلال بيان ماهية جناح الأطفال وبيان العوامل المؤثرة على جناح الأطفال.

وتناولت أيضاً شرح لمفهوم الشرطة العام وشرطة الأحداث، من خلال بيان مفهوم الشرطة العام ووظائفها، وبيان مفهوم شرطة الأحداث.

وبينت الدراسة دور الشرطة في مواجهة جناح الأطفال وذلك من خلال الحديث عن الوقاية من الانحراف، والحديث عن علاج الأطفال المنحرفين.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج وانتهت إلى جملة من التوصيات منها ما يخص الأهداف العامة كالتوصية باستعمال لفظ الطفل بدلاً من الحدث، وذلك لاستخدام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الطفل، والتوصية بإنشاء شرطة خاصة بالأطفال تتولى الإشراف والرعاية والمتابعة بكل ما يرتبط بالطفل، سواء القبض عليه، أو أثناء محاكمته أو بعد الإفراج عنه، على أن تتوافر فيها الشروط التي تؤهلها للتعامل مع هذه الفئة، والتوصية أيضاً باستخدام العنصر النسائي للتعامل مع الطفل، باعتبار أن المرأة أكثر مرونة، ويجب الاهتمام باختيار العناصر الصالحة في الشرطة من بين النساء المتقدمات، وتلقيهن الدراسات الكافية في النواحي القانونية والاجتماعية.

ومنها ما يخص التدابير والعقوبات كالتوصية بإدراج حالة "إذا أعتاد الهروب من معاهد التعليم والتدريب"، ضمن حالات التشرد المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الأحداث الإماراتي. وتكمن العلة في إضافة القانون هذه الحالة، إلى أن الطفل في هذه السن المبكرة ليس له عمل سوى أن يكون مواطناً صالحاً. أما أن يكون من معتادي الهروب من معاهد التعليم، فهذا سلوك ينطوي على خطورة تنذر بتعرضه للانحراف، والتوصية بإدراج حالة "إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن". ضمن حالات التشرد المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الأحداث الإماراتي. لأن انعدام وسيلة العيش يضع الطفل في إحدى حالات التعرض للانحراف، حيث أن سوء الحالة الاقتصادية للأسرة تدفعهم إلى الانحراف بشتى صورته، كما أن انعدام العائل الأسري يضع الطفل في حالة عدم الاستقرار مما يدفعه إلى الانحراف.

وأخيراً منها يخص الإجراءات الخاصة بالأطفال كالتوصية بالترقية بين الأطفال من منهم عرضة للانحراف ومن منهم منحرف فعلاً فتكون معاملة المعرضون للانحراف بوسائل تغلب عليها الطابع الاجتماعي أما بالنسبة للمنحرفين فعلاً فتكون المعاملة مصبوغة بطابع جنائي اجتماعي، والتوصية بتأسيس مراكز خاصة تعني بحل بعض جنوح وجرائم الأطفال لتجنبهم التعرض للسجن والإجراءات الطويلة، والتي تؤدي إلى الانحراف الدائم، والتوصية بالإسراع في وضع نظام خاص لمرحلة الرعاية اللاحقة للطفل الجانح الذي استعاد حريته بعد تنفيذه للتدبير أو العقوبة المقررة عليه، فهذه المرحلة هي أهم مرحلة في وقاية الطفل من السقوط ثانية في الانحراف وفي الجريمة.